



القمة العربية في جدة.

عودة سوريا إلى الجامعة العربية تفتح باب الحل السياسي للأزمة

يشهد الشرق الاوسط في هذه المرحلة مسارات ثلاثة لتطبيع العلاقات بين قوى متصارعة باشكال ودرجات مختلفة: مسار تطبيع العلاقات التركية مع قوى عربية كانت انقرة على علاقات متوترة معها

المسار الثاني الذي احدث زلزالا سياسيا على مستوى الاقليم نظرا الى الموقع والثقل الاستراتيجي لكل من طرفيه في الاقليم، تمثل في الاتفاق السعودي الايراني بمبادرة ورعاية من الصين. المسار الثالث لتطبيع العلاقات جمع سوريا ايضا مع عدد من الدول العربية، والتحول من تطبيع على مستوى امني شبه سري الى تطبيع سياسي تدريجي. يبدو ان القطر قد انطلق من محطة عودة سوريا الى جامعة الدول العربية بما تحمله تلك العودة من رمزية.

في اجتماع لوزراء الخارجية العرب عام 2011 (11 تشرين الثاني)، وعشية القمة العربية في الدوحة انذاك، اتخذ قرار بتعليق عضوية سوريا في جامعة الدول

العربية، باكثرية 18 دولة بعد اعتراض سوريا ولبنان واليمن وامتناع العراق عن التصويت. وفي اجتماع لوزراء الخارجية العرب عام 2023 (7 ايار)، اتخذ قرار بعودة سوريا الى الجامعة العربية، باجماع عربي لم يخرقه الا تحفظ قطر واعتراضها الثابت على التطبيع مع سوريا. وبموجب هذا القرار، بات في امكان سوريا المشاركة في كل اجتماعات مجلس الجامعة ومنظماتها والاجهزة التابعة لها، من مستوى المندوبين الى مستوى القمة.

في مسألة عودة سوريا الى الجامعة العربية، ثمة ملاحظات اربع اساسية: - الملاحظة الاولى تتعلق بدور السعودية التي القت بثقلها في الموضوع ودفعت

في اتجاه اصدار قرار العودة قبل القمة العربية. فالرياض تقود حملة اعادة سوريا الى الحزن العربي كاحدى الحلقات المكتملة للاتفاق مع ايران، في وقت تنشط قنوات تعاونها الامني معها في اكثر من اتجاه. ولا ريب في ان الوظيفة الفعلية والجديفة لقمة الرياض ان تنتهي الى تكريس المملكة زعيمة العالم العربي، في ضوء سلسلة التحولات الاخيرة ليس آخرها اتفاق بكين بين السعودية وايران.

- الملاحظة الثانية تتعلق بالموقف الاميركي الذي ما زال على درجة عالية من التحفظ والاعتراض، ذلك ان سوريا تعود في ظل استمرار نفاذ احكام العقوبات الاميركية الملزمة

للدول العربية بموجب قانون قيصر. الاميركيون، الذين ادركوا في ضوء التطورات الناجمة عن حرب اوكرانيا ان هناك تغييرا في قواعد اللعبة في الشرق الاوسط، يثير حفيظتهم هذا الواقع الجديد الذي ارساه الاتفاق السعودي - الايراني، والذي يهدد بكسر احتكار النفوذ الاميركي على هذه البقعة الاستراتيجية من العالم، خصوصا وان حركة الانفتاح التي تقودها السعودية وصلت الى سوريا. لذلك بدأ الاميركيون يطلقون تحذيرات جديفة للخليجيين من مغبة تطبيع علاقاتهم مع دمشق، ومن دون شروط مسبقة وبطريقة مجانية، لأن الاسد سيستفيد من هذا الانفتاح لانقاذ نظامه واعادة تثبيت دعائم حكمه، من دون تقديم التزامات فعلية في مجال الاصلاح الداخلي والحل السياسي، او في مجال العلاقة مع ايران والحد من نفوذها.

- الملاحظة الثالثة تتعلق بمسار الوضع في سوريا وتقدم فرص التسوية السياسية التي تلوح في الافق للمرة الاولى، بسبب حدوث تطورين مهمين: التقارب الحاصل بين سوريا وتركيا بدفع

روسي وايراني، والتطبيع الحاصل بين سوريا والعرب بدفع سعودي وايراني. هذا يعني ان التوقيت اضحى مناسبا لاطلاق مبادرة عربية مشتركة حول التسوية السياسية في سوريا.

- الملاحظة الرابعة تتعلق بموقف الاسد نفسه الذي كانت له مفاجأتان سياسيتان في الفترة الاخيرة. هو فاجأ الروس عندما لم يظهر تجاوبا مع دعواتهم الى لقاء اردوغان واطلاق عملية التطبيع بين تركيا وسوريا، مشترطا التزام اردوغان مسبقا جدولا زمنيا للانسحاب التركي من شمال سوريا. وهو فاجأ العرب عندما لم يظهر حماسة ولهفة للعودة الى الجامعة العربية، وانما حصر اهتمامه بعلاقات سوريا العربية



**واشنطن متوجسة من
الواقع الاقليمي المتدرج
والخارج عن سيطرتها**



الثائية ومعالجة كل علاقة وكل ملف على حدة. اولى هذه العلاقات واكثر الحاحا، العلاقة مع المملكة السعودية التي هي مفتاح الدعم السياسي والمالي. وابدى الاسد استعدادا وحماسة لزيارة المملكة السعودية تلبية لدعوة رسمية يتلقاها من الملك سلمان وولي عهده. هذه الزيارة تندرج في اطار العلاقات الثنائية وتعزيزها على كل المستويات، بما في ذلك المستوى السياسي ومشاركة السعودية في جهود الحل السياسي للامنة السورية.

ابدت السعودية رغبة قوية في فتح صفحة جديدة مع دمشق، والدفع في اتجاه اعادتها الى الحزن العربي. لكن تطبيع السعودية للعلاقات مع سوريا والذهاب الى دعم سياسي ومالي، يبقى مشروطا بالتزام دمشق جملة مطالب وشروط سعودية وفق لائحة تصدرها اربعة شروط، هي:

1- فتح حوار بين النظام والمعارضة السورية (غير المرتبطة بتنظيمات متطرفة وارهابية)، والذهاب الى حل سياسي للامنة على اساس القرارات الدولية الخاصة بسوريا.

2- العمل على اعادة النازحين السوريين الى بلادهم، لأن اطالة امد اقامتهم في الداخل السوري امرا صعب التحقيق ومحاط بجملة من المشاكل.

3- ضبط الحدود السورية مع لبنان وسوريا ممرا او مصدرا لعمليات تهريب الكبتاغون والممنوعات الى السعودية.

4- اعطاء دور وصلاحيات اكبر في اي نظام سياسي مستقبلا في سوريا لرئيس الحكومة (وهو سني بحكم العرف المتبع منذ وصول الرئيس حافظ الاسد الى الحكم)، خصوصا بعدما اكتسب موقع رئيس الحكومة في العراق (وهو شيعي) اهمية كبيرة.

اليوم، تبدو فرص التقدم نحو



الرئيس بشار الاسد في مقعد سوريا.



**Safety, Security...
Satisfaction**

+961 1 999966

www.metropolitansecurity.com.lb



METROPOLITAN DEFENSE
AND SECURITY SOLUTIONS



BENELLI
DEFENSE

FIOCCHI

OCZ B&T

+961 1 999966

www.mds-me.com

info@mds-me.com



ولي العهد السعودي الامير محمد بن سلمان مستقبلا الرئيس السوري.

حضور الاسد سرق اضواء القمة

اكتسبت القمة العربية التي انعقدت في جدة اهمية استثنائية بسبب الظروف والتحويلات الاقليمية التي انعقدت في ظلها، ومسارات التطبيع والتقارب (الايروبي - السعودي : العربي - التركي / الخليجي - السوري)، وبسبب تعاطف دور المملكة السعودية كقوة اقليمية لها دور اساسي في ارساء قواعد نظام اقليمي جديد، وايضا بسبب عودة سوريا الى القمة العربية بعد طول غياب.

انعقاد القمة في ظل قرار اعادة سوريا الى الجامعة العربية بعد 12 عاما من الغياب والعزلة، لتصبح مشاركة سوريا هي حدث القمة، ويصبح الرئيس بشار الاسد هو نجمها، وحضوره مركز الاستقطاب للاضواء الاعلامية والاهتمامات السياسية.

ومع عودة سوريا التي لاقت ترحيبا من روسيا وايران وتحفظا اوروبيا وتشكيكا امريكا وجدواها، يمكن القول ان صفحة جديدة فتحت بشكل رسمي في العلاقات السورية - العربية، على ان الخروج بنتائج واقعية على الارض سيحتاج الى جهود متواصلة، ووقت طويل، سواء بسبب تعقيدات الوضع السوري والتداخلات الاقليمية والدولية فيه، وبسبب الدمار الكبير الذي خلفته الحرب.

يعود الاسد الى الملعب العربي مجددا بعد خروجه منه منذ 12 عاما، ليجد ان تغييرا كبيرا قد حصل في المشهد واللاعبين، وهو امام مهمة صعبة ودقيقة هي كيفية التوفيق بين القوة العربية العائدة الى سوريا والقوة الايرانية المترسخة فيها.

التسوية السياسية اكثر احتمالا بسبب حدوث تطورين مهمين: الاول تمثل في نجاح المساعي الروسية لاحداث تقارب بين سوريا وتركيا. ومما لا شك فيه ان انفراجا في العلاقات السورية - التركية سيكون له تأثير ضخم على الوضع في سوريا، لكنه لن يكون كافيا لتحقيق تسوية سياسية، ولن يؤدي الى تدفق الاموال اللازمة لاعادة الاعمار، وهو امر ضروري لاستقرار البلاد. اما الامر الثاني الذي لا يقل اهمية، فهو الاتفاق بين الرياض وطهران على اعادة العلاقات الدبلوماسية. فاذا تم تنفيذ الاتفاق بسلاسة، فلا شك انه ستكون له تداعيات مهمة على الوضع في سوريا.

التوقيت اضحى مناسباً لاطلاق مبادرة عربية مشتركة حول التسوية السياسية في سوريا، تشمل بدء عملية تقليص النفوذ الايروبي في سوريا، وفي الوقت نفسه تعزيز موقف دمشق في مفاوضاتها المقبلة مع انقرة. اطلاق المبادرة العربية اصبح اكثر الحاحا، في ضوء عدم استعداد موسكو وواشنطن لبذل الجهد الكفيل بتحقيق التسوية. فمع انشغال روسيا باوكرانيا، فان اولوياتها الانية تنحصر في الاحتفاظ بقواعدها العسكرية، وتحقيق الاستقرار على الحدود السورية - التركية، واقناع الاكراد باعادة النظر في علاقاتهم مع الاميركيين. اما الولايات المتحدة، فهدفها هو مواصلة الضغط على كل من طهران ودمشق، الى ان تتمكن من انشاء نظام اقليمي امني يعالج التدخلات الايرانية، يسمح لها بتقليص التزاماتها العسكرية في المنطقة. الى ان يتحقق ذلك، فان واشنطن ترى ان استمرار الازمة السورية يشكل ضغطا على موسكو وطهران.

حين يضع معوقات امام خطط التنمية الطموحة للعديد من الدول العربية. الاستراتيجية، كما ظهر في الموقف المحايد وبدا العرب يدركون انه ليس من المجدي الاعتماد على اي من الولايات المتحدة وروسيا في تحقيق مصالحهم الذي اتخذه تجاه الازمة في اوكرانيا، وكذلك من مسألة اسعار النفط.

المصالح العربية لا تتطابق مع سياسات اي من الولايات المتحدة او روسيا اللتين يمكن لهما التعايش مع الوضع الحالي لسنوات قادمة، الامر الذي سيؤدي الى استمرار التوتر في الشرق الاوسط، في